Economic Diversification In Arab Gulf Countries Rules and Guidelines Approoch

Assist. Prof. Dr. Atif Lafi Merzuk
College of Administraior and Economics
Kufa University

Abstract:

Diversification is the study concerned with how to reduce reliance on onesource of in come .That diversification needs to provide basic conditions, Alchrok tbasic capabilities are human andphysical capacity and financial, as well as conditions of the task is how to act in countries with an economic focus in the management of the surplus of money.This study focused on these conditions and put evidence and indicators by which to understand the degree of diversification of the economy .Applied study was conducted on the Persian Gulf countries and the study found significant results in predicting which states will be more diversified.

التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل

أ.م.د.عاطف لافي مرزوك
كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة

الملخص:

ينصرف التنويع إلى دراسة ممكنات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الشأن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع، والدراسة هدفها هو بيان اي من البلدان التي لها قدرة أكثر من غيرها على تحقيق درجة أعلى في تنويع مصادر دخلها في المستقبل، لذا فقد تم التركيز على النماذج الخليجية لوصفها أهم البلدان التي لديها مورد وحيد شبه مستديم .

المقدمة:

تتطلب دراسة التنويع الاقتصادي الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيد في البلدان الريعية، انطلاقا من فكرة اساسية هي أن قدرة البلدان على تنويع مصادر دخلها تتطلب تعديل اسلوب إدارة فوائضها اولا، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وادخال التقانات الحديثة ثانيا.لذا فجل التركيز ينبغي أن يوجه لسببين رئيسيين، نجد أنهما العائق الحقيقي الذي يحول دون امكانية احلال بدائل حقيقة بوصفها مصادر للدخل في المستقبل، وهما اشكالية الفوائض التي تهتم بسبل ادارتها وسلبياتها، واشكالية الموارد وتوظيفها. والحق أن الصعوبة تكمن في امكانية تحقيق الحلول الناجحة في كلتي الاشكاليتين. ولعل البلدان ذات المورد الريعي الوحيد لن تكون عرضة لمثل هاتين الاشكاليتين فحسب، بل انها تخضع لمشاكل أخرى تستبطن فيها القيود التي تدفع باتجاه مخالف لرفع مستوى التنويع فيها. يجهد البحث في ابتكاره لدلائل يمكن ان يجرى تقييمها لفهم التنويع بشكل حقيقي. وهذه الدلائل هي التي تعطي صورة واضحة لبيان المقارنة النسبية بين بلدان العينة، وهي بلدان الخليج العربي. وتقارب وتقارن في مدى الاهتمام بالسياسات التي تدخل بشكل مباشر او غير مباشر في تحقيق درجة التنويع المرغوبة.

1. التنويع في ظل المتناقضات التنموية

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الاساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن اطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون ان يقتضي الامر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.

بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج. والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو ان تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أوأسواق الصادرات.

لعل جل الصعوبة يكمن في كيفية تنمية القدرات البديلة والسير على وفق الخطة التنموية في الوقت ذاته، فلا ريب أن التنمية هي عملية شاملة في مستلزماتها من الموارد المادية والبشرية وهي شاملة في ما تستهدفه من نتائج سواء في المستوى المادي(التنمية الاقتصادية) أم في المستوى الإنساني(التنمية البشرية). فالمشكلة الأساسية هنا تكمن في صعوبة تحقيق هدفي التنمية والتنويع بالمستوى المطلوب في الوقت ذاته. لأن ذلك لابد أن يؤثر في تخصيص الموارد أو الاهداف النهائية من ناحية.

ومن ناحية ثانية، تثير القطاعات البديلة المستهدفة في التنويع مسألة التكاليف. فتنميتها في ظل تخلف اساليب الإنتاج فيها يضع قيدا حقيقيا على النمو الاقتصادي، فريكاردو ومن بعده جيفونز كانوا قد أكدوا أن التكاليف المتزايدة تضع قيدا على النمو لأنها تستنزف الموارد، وهذا ما أكده بارنيت مورس في دراسته لسلوك التكاليف للموارد الاستخراجية عبر التاريخ الصناعي للولايات المتحدة [1].

كما أن التناقض بين تخصيص الموارد والأهداف النهائية يعني وجود تناقض ضمني آخر، لأن التنويع يعني توزيع الموارد على انشطة متعددة بهدف تقليل الاعتماد المستمر على المورد الوحيد، ولأن هذا التوزيع، و ان كان بنسب محددة مسبقا، لا بد ان يقلل من درجة التركز الاقتصادي التي تحقق لبلدان المصدر الوحيد دخلا مرتفعا نسبيا. والتركز هو بالتأكيد طريق لزيادة القدرة التنافسية وفق المزايا النسبية في التجارة العالمية. لذا توزيع الموارد من أجل التنويع سوف يفقد هذه البلدان جزءاً من ايراداتها

ويجعلها اقل قدرة على تحقيق التنافسية الاقتصادية، وهو يفقدها ايضا القدرة في التوزيع المستقبلي للنفقات على المصادر التي كانت في محل قاعدة التنويع ابتداء.

اما إذا ما انتقلنا من التنظير إلى مستوى التحليل المعاصر، فالتنظير يقدم نموذجا حقيقيا في هذا الصدد. اذا أهم بلدان التركيز هي البلدان الريعية، وهي اكثر من غيرها اندماجا بالمنظومة الاقتصادية العالمية، وبمؤسساتها وأسواقها، لأنها ترتبط بالنسق العالمي في مجالات التجارة والاستثمار، وتكاد تكون اعمالها وانشطة قطاعاتها المالية الخاصة والعامة موصولة بدرجة عالية بالمؤسسات العالمية. كما انها تخضع لضوابط الاقتصاد العالمي وآلياته في التجارة وفي الاستثمار المالي والحقيقي. واذا ما أخذنا بالاعتبار حاجة التنويع إلى اجراءات حمائية، على الاقل ضمن الامد المتوسط، وما يستلزمه من الدعم الحكومي ومن سياسات مالية ونقدية، وبشكل خاص في بواكير مراحل التنويع الاقتصادي. فإننا نجده يتعارض، ولا شك، بما تفرضه البيئة العالمية التي تنصهر فيها هذه البلدان والتي تخضعها لدورة المال والنقد فيها.

بيد أن هذه السياسات ايضا هي ضمن حزمة الاجراءات التي ت تطلبها التنمية المراد تحقيقها ، وهذا ما يضع المسألة في أفق التفكير بآلية الربط في تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التنويع الاقتصادي من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية. فالتنمية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراءات سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي بالنتيجة تتضمن إجراءات عدّة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد، بشرط لا تكون هذه السياسات موجهة من البدء إلى التنويع، بمعنى أن تكون نتيجة حتمية للتنمية.. لكن ذلك قد لا يصدق تماما فمن الممكن تحقيق التنمية بوجود التحولات الهيكلية التي تكون مدفوعة بتعددية مصادر الدخل التي تؤدي إلى إجراء تغييرات في الطلب مما يزيد من حجم السوق وينشط التجارة الخارجية وهو ما يعزز كفاءة تخصيص الموارد التي تؤدي إلى التأثر إيجابا في معدلات النمو المتحققة.

ولانه لا محيص من الفصل في هذا الجدل، فإن المدخل التجريبي يقدم صورة مميزة في هذا الإطار، ففي ظل المستويات المنخفضة للتنمية في كوريا الجنوبية في مطلع التسعينيات مثلا ، الذي انتهجت فيه سياسة التنويع الاقتصادي غير المباشر، كانت النتائج على المدى الطويل هي عدم وضوح معالم التغييرات الهيكلية ، كما لم تثبت حقيقة التغيرات في كفاءة التخصيص للموارد، بل لوحظ على المدى الطويل نتائج اجتماعية غير مرغوبة، كما أن التوسع في خيارات التنويع الذي امتد إلى الاعتماد على السوق المالي في ضبط المدخرات كان قد قاد في النهاية إلى أزمة عام 1997[2].

كما أن التنويع الاقتصادي الذي اعتمدته الصين، لم يقدم الدليل القاطع بالنتائج الايجابية، إذ تم رفع التنويع بالاعتماد على منتجات صناعاتها التحويلية إلى جانب الاعتماد على صادرات الصين الأساسية المركزة في قطاع الاتصالات عام 1990. فلم يترتب على هذا التحول تحقيق مستوى مقبول من التحسن في شروط التبادل التجاري للصين في الأجل الطويل. ما يعني انه لا توجد ضمانه كافية وقاطعة لإثبات اتجاهية العلاقة السببية. بيد انه من المنطقي أن نقول إن الاهتمام بمصادر تعويضية للمصادر الأساسية للدخل من شأنه أن يقلل من الآثار السيئة الناجمة من تراجع أهمية المصادر الرئيسية، وقد أكد (رومر) أهمية الوفورات الناجمة من تنويع مصادر الدخل في اعتماد تنوع في المدخلات الوسيطة وتعزيز انتاجية السلع النهائية، وهو ما يضمن إمكانية الحد من التقلبات التي تحدث في أسعار المصادر الرئيسية وخاصة لدى البلدان التي تعتمد على مصدر أو اثنين في دخلها الكلي.

ومن الناحية الأخرى نجد الاعتماد على مصدر واحد للثراء يجعل التنويع محل سياسات اقتصادية في جملة من العوامل التي تصب في تقليل درجة التنويع من جديد. وهذا يحدث عادة في البلدان التي تعتمد على النفط تحديدا، فكل إجراءات التنويع وتنمية مصادر بديلة للدخل تنتهي في النهاية إلى الاعتماد على أموال المصدر الريعي نفسه فيكون هو من يغذيها لا هي من تنهض بأعباء الاقتصاد، ولو نظرنا في هذا

الجانب إلى محاولات بلدان شرق الكاريبي في التنويع الاقتصادي، نجد على سبيل المثال أن برناويالتي زادت فيها مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 16.3 في المائة إلى 37.1 في المائة بين عامي 1980 و 1990 إن ارتفعت فيها الاستثمارات في القطاع الخاص في الانشطة البديلة ، فإنها كانت قد اتجهت لتعويض انخفاض الاستثمار الحكومي في قطاع النفط بسبب جاذبية المصدر الريعي للمستثمر الخاص. وفي هذه النقطة من التفكير بالآثار التعويضية قد تخلق سياسات التنويع رفعاً في مستوى الاستثمار الخاص ورفع كفاءة الموارد في القطاع الريعي. وبالرغم من الأثر المحمود بالنسبة للتشغيل وللمالية العامة، فهو ليس كذلك على مستوى الموارد والادارة الاقتصادية في الامد الطويل.

2.التنويع ومجتمعات النزعة الريعية

ان تسليط الضوء على مجتمع النزعة الريعية من شأنه تقريب المراد وفهم ماهية الاقتصاد الريعي وملامحه وادارته، فالمجتمع الريعي كان قد تبلور في ذهنيته نمط من العيش ومستواه قد يكون من الصعوبة ان يتخلى عنه، فالفرد يجد صعوبة في التخلي عن مستوى استهلاكه وطريقة معيشته اذا ما تولدت عنده قناعة أنه لا ينبغي له الا أن يكون بهذا المستوى من الاستهلاك. فضلا عن ذلك الناس على نحو عام غالبا ما يهتمون بنتائج الامور وخواتيمها ، وينسون الاعتبارات والعوامل المسببة لهذه الخواتيم، فهم ينظرون إلى النتائج من الثراء ولا يبالون بما سوف يفعله بهم هذا الثراء من سلبيات.

ولو فحصنا العقلية الريعية، نجد انها نزعة تراكمية ومتوارثة بين الاجيال للدرجة التي اضحى اعتبار هذا الثراء – بوصفه دخلا دائما – بمثابة حتمية قد وهبت لهم دون غيرهم. وهي خصاصة تأثرت بها الحكومات ايضا، فالاعتبارات السياسية والكاريزما

التي تمنح لهم في المحافل مردها هو ذاك الثراء، لذا جاء سلوك ادارة الدولة متسقا مع السلوك الجمعي والفردي في المجتمع. ومن هذه الناحية كان للدولة دور محوري في تكريس هذه النزعة، إذ مارست دورين متناقضين؛ فمن جهة عززت قواها السياسية واجهزتها الأمنية والعسكرية، كما تمكنت من اعتماد مركزية اتخاذ القرار، وجعلت الناس ينصرفون عن اهتماماتهم السياسية وعن دورهم المفترض في صناعة القرار، بل انها أضعفت الحاجة وربما التطلع إلى اقتحام التابلو السياسي وممارسة النقد العلني حتى في حدوده الدنيا. ومن جهة أخرى قادت عملية التنمية إلى تطوير ميدان التعليم وخلقت نخبة متعلمة حصلت على مواقع مهمة في الدولة وبالتالي صعب كبح تطلعاتها السياسية من اجل المساهمة في صناعة القرار السياسي. ومع انكماش قدرة الحكومات في استيعاب النخب الجديدة ضمن قنواتها الاقتصادية أما بسبب استكمال بناء الجهاز البيروقراطي أو لصعوبات اقتصادية، فقد ظهرت بوادر الدعوات إلى الإصلاح السياسي وإلى المحاسبة والشفافية وحرية التعبير.

ولعل الأثر الاقتصادي هو الاخر نتاج مؤكد للنزعة الريعية، فهذه النزعة وجدت اصلها في الريع الاقتصادي، واعتبرته فائضا قد ارتبط بالظروف الطبيعية، دون أن يكون حلقة من حلقات عملية الانتاج والاستثمار وما يرتبط بهما من جهد ومخاطر. وهذا يعني أن الصفة الأساسية للعقلية الريعية تؤدي إلى قطع السلسلة بين العمل وجزائه فالجزاء يصبح كسباً طبيعياً، وهو في الوقت ذاته دخل دائم لا عابر، فهو لم يأت وفق عمل موجه بقدر ما هو متعلق بوضع طبيعي. أما هيكل الحوافز الاقتصادية للموارد في الداخل والمتأتية من المصدر الأساس للدخل التي كانت قد أوجدتها مرحلة سابقة للتنويع، فهي تضع قيدا حقيقيا لتحقيقه. فعوائد الاتجار بمخرجات المصدر الأساس للدخل تخلق دينامية وسببية في تحقيق الكفاءة في الداخل وزيارة ربط المصادر

البديلة للدخل بالمصدر الأساس. وتشير تجربة التنويع للسعودية إلى ان المصادر البديلة أصبحت مرتكزا للإعانات وانخفاض الكفاءة في المنافسة الدولية [3].

وبمقاربة بسيطة مع النمو السكاني في الخليج ، نجد أن الثمانية ملايين نسمة التي كانت في عام 1950 وصلت قرابة 57 مليون عام 2006 وإلى 61.930 مليون نسمة في عام 2010 [4]. ولعل معدل النمو السكاني هذا يحتاج إلى مستوى عال من القدرات والديناميات في مجال توزيع الدخل والثروة الريعية في الاستخدامات المرغوبة، وذلك قد يصعب تحقيقه في بلدان الريع في الخليج. واذا اخذنا بالاعتبار أن عدد من هم خارج العمل ، أي الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 65 سنة نجد أنهم يؤلفون 69 في المائة من السكان في الخليج، ما يضع على الدولة مسؤولية تأمين متطلبات التعليم وتهيئة فرص العمل، وهذا يشذ بها عن متطلبات الانتقال نحو الإنفاق لتنمية بدائل حقيقية للدخل من غير النفط .

3. قواعد للتنويع الأساسية

الحق أن التنويع، كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى اعادة تفكير في اطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاوجته بالوقائع المعاصرة. وهنا نجد ان التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه، وانما كان من اهم اشتراطاته توافر قواعد التنويع الاساسية، وهنا نجد ان قواعد التنويع يمكن وضعها في الآتي:

القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع او النشاط الاقتصادي .

القاعدة الثانية : قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقانية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

اما تحققنا من مدى صلاحية مثل هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي ابان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنويعا اقتصاديا بائنا، فارتفاع حجم الانتاج الصناعي ادى إلى تنويع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي في اجمالي قيمة الصادرات، ما أدى بدوره إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي. وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهم ها توفر الموارد الاولية وزيادة انشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة. وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عُنيت بالثورة الصناعية، فارتفع مستوى الدخل، وازادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي، والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الاولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل .

4.فحص قاعدة الفوائض

كان للوفرة النفطية في الخليج العربي دور في تنمية مصادر الدخل البديلة، ولعل الطلب العالمي المتزايد على النفط منع اجراء تقييم فعلي وحقيقي للتنويع الاقتصادي في بلدان الخليج، فجل العوائد التي جاءت أثر ارتفاع الطلب والاسعار قد افرغت جزئيا في تنمية مصادر الدخل البديلة، بيد أن الافراغ والانفاق لم يأت وفق خطة تنويع محددة مسبقا، بل تم بعشوائية، لذا نجد هاستخدم في بلدان الخليج في دعم بعض الصناعات الاساسية وفي تنمية قطاع الخدمات وفي صناعة الخدمات [5]. لذا كانت العشوائية معوقا لقاعدة الفوائض وادارتها.

والحقيقة ان بلدان الخليج العربي تحتفظ بمخزون نفطي كان صندوق النقد الدولي قد قدّره بحدود 41 في المائة من المخزون العالمي، جله يتركز في السعودية و يقدّر فيها لوحدها بحوالي 21 في المائة [6]. وبديهي ان تؤدي هذه الثروات إلى تراكم الفوائض المالية لدى بلدان الخليج العربي، غير أن الامر المهم هنا هو تأثير هذه

الفوائض في قدرات بلدان الخليج في تنويع مصادر الدخل، وهناك شكلان لهذا الأثر، اولها مباشر يرتبط برفع قدرة البلدان الخليجية المالية ومن ثم قدرتها في الاعتماد على بدائل عن الثروات الهيدروكابونية في توليد الناتج المحلي الاجمالي، وقد نجحت بلدان الخليج نسبيا في هذا المضمار. اما الاثر الاخر فهو غير مباشر يتصل بتأثير الفوائض المالية في رفع قدرات المستثمرين المحليين الذين هم اكثر اهتماماً باستثمار اموالهم في الاسواق الاجنبية سواء بشكل استثمار في اسواق المال ام بشكل استثمارات حقيقية في الخارج. وفي كلا الحالتين يمثل تدفق رأس المال المحلي إلى الخارج تقليلا من القدرة المالية في الدخل وهي اللازمة الموضوعية في تنويع مصادر الدخل.

ويبين الجدول (1) معدل نمو الايرادات خلال المدة 2000- 2009 ، فقد وجد أنها نمت في قطر بدرجة أكثر من غيرها ، فقد بلغ معدل نموها 26.24 في المائة، بينما كان اقلها في البحرين وبمعدل نمو بلغ 13.41 في المائة. وهذه الايرادات كانت تتحقق وتنمو في نسبة مهمة منها عن طريق النفط ، ويرى تقرير دليل البرلماني العربي لعام 2011 أن الفوائض الخليجية تأتي اغلبها من النفط إذ وجد ان ((المصدر الرئيس للايرادات العامة هو عائدات الصادرات النفطية، وتأتي في المرتبة الثانية ايرادات الاستثمار في الصناديق السيادية، التي لا تندرج كبند للإيرادات في الميزانية، ولا يلجأ اليها الا في حالة وجود عجز في الموازنة العامة، ولا تمثل بالمقابل الايرادات الضريبية الا نسبة ضئيلة من الايرادات العامة))[7].

اما ما يتعلق باستثمار الدولة والقطاع الخاص في الخارج، فإن الفوائض المتوقعة وهي في الواقع حصيلة الارباح المتوقعة من الاستثمار في الخارج، كما يوضحه الجدول(2)، لابد ان يعاد استهلاك جزء مهم منها في الداخل مما يحفز الطلب الداخلي والناتج بشكل غير مباشر، لكن ايضا لا يمكن البت في تحقيق هذا الاثر غير المباشر في القطاع العام، وهو القطاع المعول عليه في تحقيق تنويع مصادر الدخل عبر حزمة من السياسات الهادفة إلى ذلك. ما يعني عدم تحقق نجاح الآثار كلية.

اما الاستثمارات الخارجية التي مصدرها مستثمرون خليجيون، فهي وإن كان مصدرها الثراء النفطي، فجزء من مصادرها ايضا كان نتاجا لعمل حقيقي قام به

الجدول(1):

متوسط نمو الإيراد والإنفاق الحكومي في بلدان الخليج خلال المدة 2000- 2010

		2010 -2000
البحرين	R	13.41
	E	11.3
الكويت	R	14.93
	E	13.8
عمان	R	15.62
	E	11.6
قطر	R	26.24
	E	19.3
السعودية	R	18.74
	E	12.3
الامارات	R	20.10
	E	12.8

المصدر: بيانات متفرقة اعتمد فيها الباحث على اصدارات صندوق النقد الدولي لسنوات متعددة :

- World Economic Outlook Database (IMF), EDB analysis

- R تعني الايراد ، E تعني الإنفاق

الجدول(2): الفوائض الخليجية الخارجة إلى انحاء العالم

	2008	2009	2010	2011
تحويلات مالية للخارج	52.9	60.4	65.6	74.9
تدفقات رؤوس الاموال للخارج	38.6	16.0	20.9	42.7
الاستيرادات	515.1	444.3	491.0	578.3
ودائع غير مصرفية(استثمارات مالية)	113.6	112.9	134.1	-

Source: IMF, Regional economic outlook. Middle East and Central Asia. Second printing (revised), May 2011, Washington, p

- الودائع لعام 2010 تغطي الربع الثالث فقط

هؤلاء المستثمرون، اما تحويلاتهم المالية فلم تعد مرتبطة بأسعار النفط وتغيراتها، ففي دبي مثلا كانت تحويلات المستثمرين اغلبها من المهاجرين، ما جعلها اكثر تأثرا بالتغيرات في اسواق المال والخدمات المالية، بيد أن الأثر في دبي كان اكثر ارتباطا بالأزمة فيها وخاصة في قطاع التجارة والعقارات، لكن على العموم كانت اسعار النفط هي العامل الاكثر تأثيرا على الازمات التي تحدث في أي قطاع في الخليج.

الجدول(3): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان الخليج للمدة1990- 2009

	1990-1999 (متوسط)	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البحرين	4.8	5.2	6.4	5.2	7.2	5.6	7.9	6.5	6.0	6.3	6.0
الكويت	0.1	4.7	0.2	3.0	17.3	10.7	11.4	6.3	4.6	5.9	5.8
عمان	4.9	5.5	7.5	2.6	2.0	5.3	6.0	6.8	6.4	7.4	6.0
قطر	4.2	10.9	6.3	3.2	6.3	17.7	9.2	15.0	15.9	16.8	21.4
السعودية	3.1	4.9	0.5	0.1	7.7	5.3	5.6	3.0	3.5	5.9	4.3
الامارات	5.4	12.4	1.7	2.6	11.9	9.7	8.2	9.4	7.4	7.0	6.0

المصدر: احمد ابراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2008- 2009 : أمة في خطر ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص220-221

الجدول(4): مؤشرات مختارة وهي نسبة من الناتج المحلي

	2000-2007 متوسط	2008	2009	2010	2011
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وافغانستان وباكستان					
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	5.6	4.7	0.7	3.5	4.9
رصيد الحساب الجاري	13.4	18.8	4.2	9.2	16.9
رصيد المالية العامة الكلي	7.3	12.9	- 7.2	3.0	7.5
التضخم، متوسط سنوي	6.9	14.8	5.8	6.8	10.9
منها: بلدان مجلس التعاون الخليجي					
اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	5.6	7.2	0.2	5.0	7.8
رصيد الحساب الجاري	15.7	22.5	7.6	12.5	21.7
رصيد المالية العامة الكلي	11.9	24.7	- 0.8	7.2	12.6
التضخم، متوسط سنوي	2.2	11.0	3.0	3.2	5.3

- البلدان المصدرة للنفط في شمال افريقيا هي الجزائر والبحرين وايران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والسودان والامارات واليمن(علما ان بيانات 2011 لا تتضمن ليبيا)

Source: IMF, Regional economic outlook. Middle East and Central Asia. Second printing (revised), May 2011, Washington, p 8

والحقيقة أن متابعة مساهمة القطاع غير النفطي تؤكد انها تسير ببطء شديد، فالسياسات الموجهة للتنويع كانت قد اصطدمت بالكساد في عام 2008 – 2009 اثرت ازمة الرهون العقارية، حيث قل الاهتمام بمستوى الاصلاح المؤسسي المطلوب للتنويع الاقتصادي في الخليج [8].

وهذا ما تؤيده بيانات نمو الناتج المعززة ببيانات المالية العامة، إذ شهد عام 2009 تراجعا واضحا في معدلات نمو الناتج في بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر (التي شهدت نموا في الناتج من 16.8 في المائة إلى 21.4 في المائة في المدة 2008- 2009) ، وكما مشار اليه في الجدول(3)، اما بيانات المالية العامة فنجد

فيها أن بلدان الخليج العربي قد شهدت تراجعا ملحوظا في نسبة رصيد المالية العامة الكلي كنسبة من الناتج في عام 2009 كما في الجدول(4)، اذا بلغ نسبته (– 0.8) في المائة بسبب تراجع مستوى الايرادات العامة الناجمة من تراجع اسعار النفط وضمور النشاط الاقتصادي في العالم بفعل آثار الازمة المالية التي كانت في أوجها آنذاك.

لحق ذلك موجة التغيرات السياسية في المنطقة العربية، التي ادت إلى خلع الرئيس التونسي في يناير 2011. وتخلي الرئيس المصري عن منصبه. وقد كان لهذه التغيرات اثر كبير على العلاقات الاقتصادية وتدفقات رؤوس المال. فمثلا نجد أن الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كان لها استثمارات مباشرة كبيرة في مصر، وخاصة في مجالات الاتصالات، والعقارات وأنشطة أخرى. وبافتراض شمول بلدان أخرى برياح التغيير، فأن ذلك لاشك في كونه مدعاة للتأثير على مستوى الاستقرار وعلى مستوى الطلب على الاستثمارات الأجنبية. وهذه التوقعات هي التي جعلت صندوق النقد الدولي يعتمد التوقعات الاقل تفاؤلا لمعدلات النمو في المنطقة [9].

5. فحص قاعدة الموارد

ان توافر الموارد الطبيعية في الخليج وفي مقدمتها النفط كان ذا أثر سلبي على النمو الاقتصادي، و هذا الأثر مصدره في الجوانب الآتية [10]:

١. المرض الهولندي الذي كان نتيجة الوفرة النفطية وما تعنيه من عوائد مالية ضخمة، حيث يتم توجيه عوامل الانتاج إلى التصنيع في القطاعات غير القابلة للتداول (الخدمات).
٢. نمو الطلب على منتجات قطاع الصناعة التحويلية بوتيرة اعلى منه على الموارد الطبيعية. وفي ظل تنامي العوائد يزداد الميل للاستيراد من هذه المواد

مقابل نمو اقل في الطلب الخارجي على المادة الاولية(النفط)، فتميل معدلات التبادل التجاري لتكون في غير صالح البلدان الخليجية.

٣. ان وفرة الموارد الطبيعية تضعف حوافز القطاعين العام والخاص لتجميع رأس المال البشري، التي في الواقع تضعف النمو الاقتصادي .

٤. اذا ما نظرنا إلى ثلاثة عوامل معا هي؛ الزيادة المتراكمة في الريوع النفطية، والتوزيع غير الفعال للموارد واستخدامها بكفاءة اقل، وتقلب أسعار الموارد الطبيعية. فـللنتيجة هي ارتفاع حدة المخاطر وعدم اليقين التي تؤثر على التخطيط والمشاريع الاقتصادية.

ينصرف التحليل ضمن قاعدة الموارد في الموارد البشرية، باعتبارها ذات شأن عال في تحقيق الارضية المناسبة في المستقبل للحد من الاعتمادية على المورد الريعي ورفع درجة تنويع مصادر الدخل، فكما اشرنا في مستهل البحث فالموارد هي ضمن حلقة الاشكال في موضوعة التنويع وعلاقتها بمجهودات التنمية. وبلدان الخليج التي تعتمد بشكل كبير على النفط، ما يزال سجل أدائها الاقتصادي في مجال التعليم والابتكار ورفع المهارات الفردية منخفض نسبيا في بعض بلدانها[11]

والوقع ان هناك اختلال واضح في نمطية التعليم ضمن استراتيجيات التنمية في اغلب البلدان الخليجية، فما تزال إدارة التعليم متدنية مقارنة ببلدان العالم. وللدلالة على ذلك يمكن الاعتماد على نتائج تقرير التنافسية العالمي لعام 2012/2011 إذ نجد بلدان الخليج كانت قد تراجعت في مؤشرات الالتحاق بمستويات التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية، حيث سجل ضمن مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي للسعودية، وهو اعلى بلد خليجي ضمن هذا المؤشر المرتبة 40 على مستوى العالم، تليه كل من البحرين والإمارات وعمان والكويت والبحرين وقطر (في المراتب 40، 45،41، 58، 63، 73 على التوالي في التصنيف العالمي)، أما في مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم العالي كانت البحرين أول بلد خليجي تقع في المرتبة 46 على مستوى التصنيف

العالمي، تليها السعودية والإمارات وعمان والكويت وقطر (في المراتب 71، 74، 80، 91، 106على التوالي في التصنيف العالمي). ومقابل ذلك نجد أول بلد خليجي في معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي كانت البحرين في الترتيب 29. مما يدل على ارتفاع نسبة التسرب من التعليم في الخليج في المراحل ما بعد الابتدائية.

هذا الاتجاه في التسرب يجد تعليله في ان نسبة مهمة من الطلبة في الخليج لا يميلون إلى الشهادة الجامع ية، بل إن ارتفاع مستوى الدخول لدى الخليجيين يجعلهم يميلون إلى العمل في القطاع الخاص او المعاهد الفنية المتخصصة، وقد احدث هذا الاتجاه اختلالا واضحا بين جودة التعليم واستراتيجية التنمية. أما التعليم العالي ف البرغم مما يثار بشأن تطوره في الخليج إلا انه من الناحية الحقيقية يواجه إدارة بيروقراطية ترتبط بالدولة الخليجية وبأسلوب إدارتها، مع تراجع واضح في استقلالية التعليم العالي الذي افقده العديد من إمكانيات التطور الممكنة في ظل الحرية الأكاديمية.

ولو تابعنا المؤشرات الأخرى وهي مؤشر نوعية التعليم في مجال الرياضيات والعلوم، ومؤشر الوصول إلى الانترنت في المدارس، ومؤشر القدرة المحلية في البحوث المتخصصة وخدمات التدريب، مؤشر مدى التدريب للموظفين. نجد ان بلدان الخليج لم تحقق النتائج المتقاربة في هذه المؤشرات، فقطر مثلا كانت قد أحرزت تقدما في المؤشرين الأول والثاني (مؤشر نوعية التعليم في مجال الرياضيات والعلوم، ومؤشر الوصول إلى الانترنت في المدارس)، وهما يؤشران القدرة العلمية من الناحية التعليمية، جاءت بالمرتبة الأولى خليجيا والمرتبة 7، 13 على التوالي عالميا. إلا أنها تراجعت في المؤشرين الثالث والرابع (مؤشر القدرة المحلية في البحوث المتخصصة وخدمات التدريب، ومؤشر مدى التدريب للموظفين) وهما يؤشران القدرات التطبيقية والتدريب والتأهيل الفني، إذ جاءت بالمرتبة الرابعة والثانية على التوالي خليجيا، والمرتبة 67، 24 على التوالي عالميا.

إن اختلاف الم واقع عالميا وخليجيا في هذه المؤشرات يشمل بلدان الخليج الأخرى، مما يدل على عدم إمكانية البلدان الخليجية في تطويع الجوانب التعليمية والجهد النظري المبذول في رفع القدرات العلمية والفنية.

الجدول(5):موقع البلدان الخليجية في قائمة القدرات العلمية والفنية البشرية بحسب مؤشرات التنافسية2011/ 2012

المؤشر	أعلى 6بلدان في العالم	قيمة المؤشر	ترتيب بلدان الخليج	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر
العمر المتوقع (بالسنوات)	١.اليابان	83.9	الكويت	35	78.1
	٢.هونك كونك	82.7	الإمارات	36	77.9
	٣.سويسرا	82.0	عمان	43	76.1
	٤.إسرائيل	81.6	قطر	44	76.1
	٥.استراليا	81.5	البحرين	46	76.1
	٦.اسبانيا	81.5	السعودية	68	73.4
نوعية التعليم الابتدائي ترجيح لمتوسط المؤشرات خلال المدة 2010- 2011 (من 1 : تعليم ضعيف إلى 7 تعليم ممتاز)	1. فلند	6.7	قطر	12	5.6
	2. بلجيكا	6.4	الإمارات	24	4.9
	3. سنغافورة	6.1	السعودية	32	4.7
	4.سويسرا	5.9	البحرين	35	4.6
	5. بربادوس	5.8	عمان	48	4.4
	6.ايسلند	5.8	الكويت	90	3.4
معدلالالتحاق بالمدارسالابتدائيةوالتعليم(صافي نسبة الالتحاق لسنة 2008) نسبة مؤية(%) من إجمالي من هم في سن الابتدائية	1. اليابان	100	البحرين	29	97.3
	2. اسبانيا	99.8	قطر	69	93.4
	3.جورجيا	99.61	الإمارات	99	89.7
	4.المملكة المتحدة	99.6	الكويت	106	87.6
	5..ايران	99.5	السعودية	114	86.3
	6.كندا	99.48	عمان	غير مصنفة	--
معدلالالتحاق بالتعليمالثانوي (المؤشر: نسبة مؤية من إجمالي من هم في سن التعليم الثانوي)	1. استراليا	149.3	السعودية	40	96.8
	2. هولندا	120.7	البحرين	41	96.4
	3. اسبانيا	199.7	الامارات	45	95.2

	4.الدنيمارك	118.6	عمان	58	91.3
	5. نيوزلند	118.5	الكويت	63	89.9
	6. ايرلندا	115	قطر	73	85.2
معدل الالتحاق بالتعليم العالي المؤشر: نسبة مؤية من إجمالي من هم في سن التعليم العالي)	1. كوبا الجنوبية	98.1	البحرين	46	51.2
	2. فلندا	94.4	السعودية	71	32.8
	3. اليونان	90.8	الامارات	74	30.4
	4. سلوفينيا	86.7	عمان	80	26.4
	5.تايوان، الصين	82.9	الكويت	91	18.9
	6. الولايات المتحدة	83.8	قطر	106	10.2
نوعية النظام التعليمي ترجيح لمتوسط المؤشرات خلال المدة 2010- 2011 (من 1 : نظام تعليمي غير جيد إلى 7 نظام تعليمي ممتاز)	1.سويسرا	5.9	قطر	4	5.6
	2.سنغافورا	5.9	السعودية	25	4.7
	3.فلندا	5.9	الإمارات	29	4.6
	4.قطر	5.6	البحرين	34	4.6
	5. أيسلندا	5.6	عمان	46	4.2
	6.بلجيكا	5.5	الكويت	108	3.1
نوعية التعليم في مجال الرياضيات والعلوم ترجيح لمتوسط المؤشرات خلال المدة 2010- 2011 (من 1 : نظام تعليمي غير جيد إلى 7 نظام تعليمي ممتاز)	1. سنغافورا	6.4	قطر	13	5.2
	2.بلجيكا	6.3	الإمارات	26	4.9
	3. فلندا	6.3	السعودية	27	4.9
	4. سويسرا	5.8	البحرين	40	4.5
	5.تايوان، الصين	5.8	عمان	68	4.0
	6.لبنان	5.7	الكويت	94	3.5
الوصول إلى الانترنت في المدارس ترجيح لمتوسط المؤشرات خلال المدة 2010- 2011 (من 1 : وصول واطئ جدا إلى 7 : إمكانية وصول عالية)	1.ايسلندا	6.6	قطر	7	6.3
	2. السويد	6.4	الإمارات	29	5.7
	3. استوانيا	6.4	البحرين	32	5.4
	4.فلندا	6.4	السعودية	40	4.9
	5.هولندا	6.3	الكويت	65	4.2
	6. سنغافورا	6.3	عمان	غير	---

				مصنفة	
القدرة المحلية في البحوث المتخصصة وخدمات التدريب	1. سويسرا	6.4	الامارات	28	4.9
	2.هولندا	6.0	السعودية	29	4.9
	3. المانيا	6.0	البحرين	35	4.7
	4. السويد	6.0	قطر	67	4.1
	5. النمسا	6.0	الكويت	86	3.8
	6.بلجيكا	5.8	عمان	90	3.8
مدى التدريب للموظفين ترجيح لمتوسط المؤشرات خلال المدة 2010- 2011 (من 1: تدريب منعدم إلى 7 : تدريب عالي)	1.سويسرا	5.6	البحرين	11	5.0
	2.السويد	5.5	قطر	24	4.7
	3.الدنمارك	5.5	الإمارات	25	4.7
	4.سنغافورة	5.4	السعودية	28	4.6
	5.النرويج	5.4	عمان	42	4.3
	6.اليابان	5.3	الكويت	102	3.5

المصدر : لجأ الباحث إلى تبويب خاص في تفريغ بيانات مهمة في تسلسل بلدان الخليج بالاعتماد على ما ورد من جداول في المصدر الآتي:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2011–2012, Geneva, 2011.

ان اختلال هيكل المؤسسة التعليمية قد أدى إلى صعوبة تحقيق التغيرات المطلوبة على مستوى الاقتصاد وأنشطته. بحيث أدى ذلك إلى عرقلة مجودات التنويع المبذولة في معظم بلدان الخليج، فالتأهيل البشري لم يكن ملائما بعد للقيام بأعباء التغير المنشود سواء على المستوى الكلي أم على مستوى التغيرات في مصادر الدخل على مستوى المشروعات العامة والخاصة. ولعل الأمر يزداد في البحرين ضمن هذه القاعدة أعلى منه في عمان وهما في رأس البلدان الخليجية المهددة بنضوب المورد الوحيد، إذ تمكنت البحرين من الارتقاء بالعامل البشري فبلغت الترتيب 11 على مستوى العالم في تدريب الموظفين و خليجيا جاءت بالمرتبتين الأولى في الالتحاق بالتعليم الابتدائي

والثانية في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، بخلاف عمان التي تأخرت في أغلب المؤشرات.

6. دلائل التنويع الاقتصادي

أن الحكم على درجة التنويع الاقتصادي من حيث الدراسة المقارنة على نماذج معينة يحتاج من وجهة نظرنا إلى تحديد دلائل تعطي للمفهوم كنايته وابعاده مما يمكن من خلاله فهم درجة التنويع، وهنا نرى أنه من الممكن تأطير ذلك في ثلاث دلالات؛ هي نسبة الأنشطة الاقتصادية من غير النفط في الناتج المحلي، ومستوى التجارة البينية، ودور رؤوس الاموال القصيرة الاجل في تعبئة المدخرات في السوق المالي.

الدلالة الأولى :حصص الانشطة البديلة في الناتج المحلي الخليجي

ظلَ اهتمام بلدان الخليج ضعيفا في مجال الانشطة البديلة للنفط حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بل يمكن القول إنه كان مصدر قلق مثلما هو مصدر ثراء، لذا تم صياغة السياسات الكفيلة بتويع الاقتصاد الخليجي والبحث عن مصادر بديلة في ادارة الاقتصاد وتحقيق الفوائض، ما يؤكد ذلك هو ارتفاع البدائل مع انحسار العوائد من الثروة الهيدروكربونية خلال المدة 2000-،2010 إذ تراجعت مساهمة النفط من 91 في المائة عام 2000 إلى 88.1 في المائة عام 2009. وعلى مستوى بلدان الخليج فرادى، فنجد أن الامارات قد سجلت تراجعا من 94.6 في المائة إلى 84.3 خلال المدة 2000- 2009 ، وفي البحرين تراجعت النسبة من 78.9 في المائة إلى 63.3 في المائة، وتعد قطر من اهم البلدان التي ازدادت فيها نسبة المكون النفطي من 84.1 في المائة إلى 90.1 في المائة خلال المدة ذاتها. وكذلك السعودية التي ازداد فيها بنسبة اقل بكثير مما تحقق في قطر من 90.3 في المائة إلى 90.7 في المائة في ال م دة نفسها . مقابل ذلك نلحظ ارتفاع مساهمة التجارة غير النفطية

والسياحة في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1998-2008 من 4 .8 في المائة إلى 9 .8 في المائة. حيث ارتفعت مساهمة التجارة والسياحة في الإمارات من 4 .9 في المائة إلى 13 في المائة. وفي الكويت من 8 .7 في المائة إلى 1 .8 في المائة. وفي البحرين من 6 .1 في المائة إلى 4 .12 في المائة، وظلت كما هي في قطر وعمان وانخفضت المساهمة بالنسبة إلى السعودية من 8 .7 في المائة إلى 2 .7 في المائة في المدة ذاتها. ومن اجل رفع مستوى التنويع فقد اهتمت بلدان الخليج بالجانب السياحي، بحيث ازداد عدد السياح الوافدين بنسبته (20 في المائة) في المتوسط في قطر خلال المدة 2008-،2010 وبحوالي (10في المائة) في عمان خلال المدة ذاتها . وتفيد التقديرات أن السياحة شكلت (13 في المائة) من الناتج المحلي في دبي في عام 2010 . وكانت البحرين اسرع مناطق الجذب السياحي فارتقت من المركز الثامن عام 1986 لدول الشرق الاوسط إلى المركز الثالث في 2010 من حيث عدد السياح الوافدين.

ودعما لتقليل الاعتماد على النفط في تحقيق الفائض، ازدادت اهمية التصنيع في بلدان الخليج، واتباع استراتيجية محلية في ادارة الصادرات المحلية، لذا نجد ارتفاعاً في مساهمة السلع المصنعة في الناتج المحلي الاجمالي، حيث ارتفعت في الإمارات من (9 .3في المائة) إلى (6 .11 في المائة)، وفي السعودية من (6 .1 في المائة) إلى(5 .2في المائة)، وفي عمان من (6 .0في المائة) إلى (3 .5 في المائة)، وفي البحرين من (3 .16في المائة) إلى (6 .31في المائة)، بينما انخفضت في قطر من (4 .5في المائة) إلى (8 .3في المائة) وفي الكويت من (2 .2في المائة) إلى (4.1في المائة) وذلك خلال المدة 2000-2010 .

الدلالة الثانية: التجارة الخليجية والتجارة البينية الخليجية بدون النفط

بالنظر إلى الجدول (6)، نجد ان منطقة الاتحاد الأوروبي تمثل اهم الشركاء التجاريين لبلدان الخليج، فأوروبا صدرت للخليج اكثر من غيرها من الشركاء التجاريين، إذ بلغت نسبة الاستيرادات الخليجية من الاتحاد الأوروبي 24.2 في المائة من اجمالي الاستيرادات . لكن الاتحاد الأوروبي كان في آخر القائمة التي يتسلسل فيها اعلى خمسة مستوردين من الخليج، اذ بلغت صادرات الخليج باتجاه أوروبا ما نسبته 6.8 في المائة من اجمالي الصادرات الخليجية. هذا الحال كان مختلفا تماما مع اليابان التي كانت اعلى المستوردين، بحيث بلغت صادرات الخليج لها ما يعادل 16.2 من اجمالي الصادرات، كما ان اليابان كمصدر للخليج كان في المرتبة الاخيرة ضمن قائمة اعلى المصدرين، إذ بلغت نسبة استيرادات الخليج منها ما نسبته 6.3 من اجمالي الاستيرادات الخليجية.

الجدول (6) الشركاء الرئيسيين لبلدان الخليج لعام 2010

الشركاء الرئيسيين (الاستيرادات)			الشركاء الرئيسيين (الصادرات)			الشركاء الرئيسيين التجاريين		
الترتيب	الشريك	النسبة	الترتيب	الشريك	النسبة	الترتيب	الشريك	النسبة
1	الاتحاد الأوروبي	24,2	1	اليابان	16,2	1	الاتحاد الأوروبي	13,4
2	الهند	11,8	2	الهند	11,2	2	اليابان	12,4
3	الصين	11,4	3	كوريا الجنوبية	10,5	3	الهند	11,5
4	الولايات المتحدة	9,9	4	الصين	8,9	4	الصين	9,9
5	اليابان	6,3	5	الاتحاد الأوروبي	6,8	5	كوريا الجنوبية	8,0

Source: GCC, Eu bilateral trade and trade with the world, Jan 2012, p 4

وبغية تحديد أهمية التجارة غير النفطية، ف ان الاستيرادات ونسبتها من التجارة تعطي دلالة واضحة على ان لا يحتوي سلعا ذات علاقة بالمورد الريعي، وهنا نجد أن الاتحاد الأوروبي كان بالفعل أهم شريك في مجال الاستيرادات وفي التجارة ، وهو ما يدعم بيانات الجدول (6)، حيث ترتكز صادراته في السعودية والبحرين وعمان وقطر، بينما ترتكز استيرادات كل من البحرين وعمان على البلدان الاسيوية وتحديدا اليابان والهند، وكما في الجدول(7).

الجدول (7) :نسبة الاستيرادات بحسب الشركاء الأهم ونسبتها من اجمالي تجارة البلد لعام 2010

	السعودية	البحرين	الامارات	الكويت	عمان	قطر
البلد المورد الاول	الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي	اسيا	أسيا	الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي
النسبة (%)	30.3	27.5	58.5	48.4	66.2	35.8
البلد المورد الثاني	أسيا	أسيا	الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي	الاتحاد الأوروبي	آسيا
النسبة (%)	44.8	53.8	23.9	28.9	20.8	43.7

المصدر: براتران بادي ودومينيك فيدال، أوضاع العالم2011، ترجمة مؤسسة الفكر العربي، المؤسسة، بيروت، 2011، ص 418- 419

اما التجارة الخليجية البينية غير النفطية فهي واحدة من المؤشرات على بيان درجة التنويع في المنطقة، فاختلاف وجهة التجارة بين الصادرات والاستيرادات ذات مدلول مهم في بيان مستوى التنويع، فطالما كانت بلدان الخليج تعتمد على النفط في اغلب صادراتها، فامكانيتها في تحقيق المنافسة في السلع الاخرى من غير النفط تكون ضعيفة نسبيا. ولأن جميع بلدان الخليج لا تتاجر مع بعضها الا في السلع غير النفطية، بسبب وجود النفط فيها بما يشبع حاجاتها بل يزيد، لذا فزيادة حجم التجارة الخليجية البينية انما تدل على ارتفاع حجم التصدير في السلع من غير النفط على مستوى البلدان المشتركة في التجارة البينية

وتعد عمان أعلى بلد يتاجر مع نظرائه الخليجيين– الشكل(1)– اذ بلغت نسبة تجارتها البينية الخليجية غير النفطية كنسبة من تجارتها غير النفطية مع بلدان العالم ما نسبته 51 في المائة. تلتها البحرين بنسبة 41 في المائة. في حين كانت كل من قطر والكويت اقل البلدان متاجرةً مع النظراء على الترتيب، وبنسبة بلغت 9 في المائة و 6 في المائة من اجمالي تجارتهما غير النفطية مع العالم على التوالي. ويعتبر تراجع معدل التبادل التجاري غير النفطي بين بلدان الخليج مؤشرا على ضعف سياسات التنويع على مستوى التنسيق في العمل التجاري المشترك، بل أنه سيمثل ضعفا في قدرتها على المتاجرة مع العالم الخارجي بالسلع والمنتجات النهائية [12].

وبشكل عام فأن التجارة الخليجية البينية (النفطية وغير النفطية) تبدو متدنية، لذا فالتعويل كله يبقى على حسم مسألة الوحدة النقدية التي من شأنها رفع مستوى التعاون الخليجي المشترك [13]. بيد ان الاتحاد الجمركي الخليجي المزمع انشائه في عام 2013، الذي يتضمن اعفاءات جمركية يعني زيادة حجم الفراغات الضريبية وهو ما يعني تراجع في الاوعية التي تمول الانفاق العام من غير النفط، مما يقلل من درجة التنويع الاقتصادي وممكناته.

الشكل (1)

متوسط التجارة البينية الخليجية غير النفطية إلى اجمالي التجارة غير النفطية الاجمالية لكل بلد

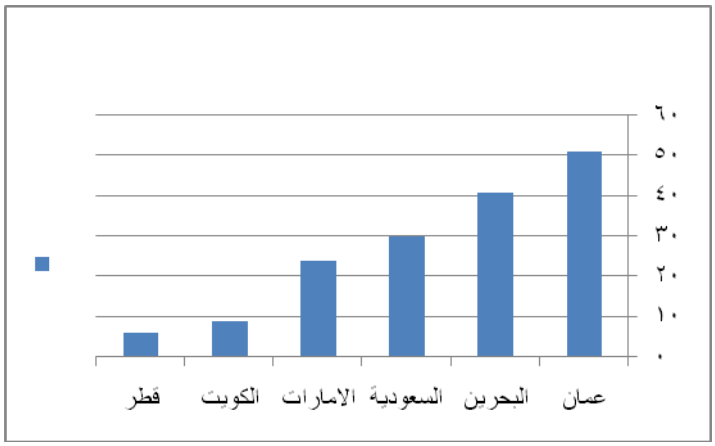

المصدر : عمل الباحث بالرجوع إلى بيانات صندوق النقد الدولي في المصدر:

- IMF, Moody's investor'sservices – Arabian Gulf Oil and Gas Industry, 2010, P35

الدلالة الثالثة: انعكاس الأثر من الاسواق المالية

بشكل مغاير لما جرت عليه العادة في اعتماد مؤشر تركز الصادرات(ECI) (Export Concentration Index الطبيعية[14] لمؤشر هريشمان Herfindahl–Hirschman Index، الذي يأخذ المدى من 1 صحيح (ادنى مستوى للتنويع الاقتصادي) إلى الصفر (أعلى مستوى للتنويع الاقتصادي). . فيمكن تحوير المقياس في النظر إلى القطاعات الاكثر ربحية من خلال العلاقة في الاسواق المالية. ونجد في هذا الصدد أن نمو الربحية قد تحقق في اهم القطاعات في البلدان وهي قطاعات المصارف في الامارات، والبتروكيمياويات في قطر، والتأمين في الكويت، والاسمنت في السعودية، كما في الجدول (8).

الجدول (8): نمو العوائد لسنة 2011

	الكويت	السعودية	قطر	البحرين	عمان	الامارات	بلدان الخليج
المصارف	9.8%	20.2%	13.3%	16.7%	20.8%	33.1%	6.8%
البتروكيمياويات	n/a	-29.2%*	44.8%	n/a	4.4%	n/a	21.0%
الاتصالات	23.9%*	1.6%*	36.7%*	26.9	n/a	7.7%	32.6%
الاسمنت	n/a	1.8%	- 2.9%	n/a	-2.7%*	41.7%	23.1%
التأمين	11.3%	39.4%	25.2%	n/a	n/a	18.9%	4.8%

* تعني الارباح المعدلة لمرة واحدة

Source: Global Investment House; Global Research, GCC Investment Strategy Equity - GCC, Kuwait. January, 2011

وحتى هذه النسب لم تكن كافية إذا ما قورنت بالنتائج المتحققة على ارض الواقع، حيث ان نمو العوائد في هذه القطاعات لم يكن كافياً للتدليل على بيان درجة التنويع فيها، فهي ما تزال متدنية،ولو اخذنا على سبيل المثال اعلى هذه العوائد فاننا نجدها قد تحققت في قطاع البتروكيمياويات، وهو قطاع مرتبط بقوة بقطاع النفط والغاز، أما قطاع الاتصالات، فيشهد له بالتطور الملحوظ ،واستنادا إلى التقرير السنوي للاقتصاد القطري لعام 2010 فان تحرير سوق الاتصالات القطري كان له الاثر في احتدام المنافسة وانخفاض اسعار خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة، كما ازداد عدد المستخدمين مما كان له الاثر الاكبر في ارتفاع اجمالي عوائد القطاع بقوة بزيادة بلغ قدرها نحو 50 مليون ريال قطري في الفترة ما بين عامي 2009 و 2010 حيث بلغ اجمالي عوائد خدمات الهواتف المتنقلة وحدها 1.1 مليار ريال قطري[15].

أما بالنسبة للعوائد السعودية فنجد قطاع التأمين السعودي قد استحوذ على أعلى العوائد بسبب النتائج المالية الايجابية التي جاءت بسبب مساهمة ثلاث شركات كان لها أكثر من 75 في المائة من إجمالي الاقساط، هذه الشركات هي الشركة التعاونية وشركة ميدغلف وشركة بوبا ، وكان نصيب التعاونية وحدها قرابة 43 في المائة من إجمالي الاقساط.

ان تنامي حجم العوائد في اسواق المال الخليجية بشكل عام جلب معه الأثر في الطلب الفعال على السلع والخدمات في السوق الحقيقي في البدان الخليجية، ولعل الاثر كان أكثر وضوحا بالنسبة للبدان التي ازدادت فيها العوائد التي تعد اسواقها أكثر نضجا وفي مقدمتها سوقي السعودية والامارات ، حيث إن أهم نتائج ذلك ارتفاع في متوسط الاسعار في السوق الحقيقي، وبديهي نظريا ان سبب انخفاض القوة الشرائية للنقد ازدياد الحاجة إلى التمويل الذي يتتبع عادةً بزيادة أسعار الفائدة على القروض[16]. غير أن أثر السيولة وانعكاسها على العوائد ومن ثم على اسعار الفائدة، يعني انتقال الآثار من السوق المالي إلى المصرفي، لذا فمن المحتمل أن يؤدي ارتفاع الفائدة إلى تقليل معدل الاقتراض الطويل الاجل للقطاع الخاص. وحتى لو تمكنت المالية العامة من توجيه فراغ ضريبي للأنشطة البديلة للدخل فأن الاثر سيقع على عاتق الدولة دون القطاع الخاص، مما يعني عودة الأمور إلى الاعتماد على موارد الدولة التي هي في الاصل ريعية بنسبة كبيرة.

7. التنويع الاقتصادي الخليجي وتوقعات الامد الطويل :

الصاعدون والمتأخرون نسبيا:

من البديهي أن يضطلع النفط بدور رئيس في جميع بلدان الخليج دون استثناء، فهي تعتمد أكثر من غيرها من البلدان الريعية على النفط، بيد أن هذه الاهمية تختلف من بلد إلى آخر، ولو نظرنا إلى الاهمية النسبية للنفط في الناتج وفي موازنات الخليج

وفق الجدول (10) ، فإننا نجد أن هذه الاهمية تدلل على مدى مساهمة النفط في ايرادات الخزانة العامة، فهو يسهم بنحو 78.1 في المائة (كمتوسط لبلدان الخليج). مما يعني ان الموازنات تخضع بهذه النسبة إلى التقلبات في الاسواق العالمية وإلى تغيرات الطلب التي تؤدي إلى تغيرات الاسعار ومن ثم الموارد الداخلة للموازنة. وهنا فالعوامل الاقتصادية لن تكون هي التي تحدد مستوى الطلب والاسعار بل والعوامل السياسية ايضا، كما في حالات عدم الاستقرار السياسي التي أعقبت مرحلة التحولات في بعض بلدان العالم العربي، التي اثرت وسوف تؤثر في الاتفاقيات والصفقات المبرمة، كما أنها ستؤثر لامحالة وفي الحالة النفسية وما يستتبعها من آثار في اسواق النفط وفي الاسعار العالمية.

الجدول (9) بعض مؤشرات النفط الاساسية في الخليج لعام 2011

البيان	النسبة
1.الناتج الحقيقي الإجمالي(تغير سنوي%)	7.0
2.الناتج الحقيقي بدون النفط(تغير سنوي%)	5.5
3.الاهمية النسبية للنفط في موازنات بلدان الخليج	
السعودية	70
الامارات	71
البحرين	73
عمان	81
قطر	82
الكويت	92

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول في المرجع الآتي:

- NBK Economic Research, GCC Economic Outlook, Kuwait April 2011. p 2

وعلى اساس ما يبينه الجدول(9)، وما يرتبط بالتنويع من سياسات وخطط، نجد أن الكويت اعلى بلدان الخليج تركيزا اقتصاديا، في حين نجد السعودية اعلى البلدان تنويعا. وبشكل عام يمكن تقسيم بلدان مجلس التعاون الخليجي الست ة إلى مجموعتين بحسب درجة التنويع المتحققة في اقتصادها، وكالآتي:

المجموعة الاولى : الصاعدون المحتملون

يندرج ضمن هذه المجموعة البلدان التي تتبنى استراتيجيات اكثر اهمية في تنويع مصادر الدخل من غير الثروة الهيدروكاربونية، ويقع ضمنها البلدان التي تحقق مستوى اكثر تنويعا في الوقت الحالي وتتبنى سياسات اكثر استقرارا وجدية في الوقت نفسه، مع اعطاء وزن اعلى للسياسات المستقبلية مع الاخذ بالاعتبار ما يتحقق في الواقع على وفق ما تشير اليه الارقام للناتجين النفطي وغير النفطي. وهنا نجد أن هذه المجموعة تضم بلدان السعودية والامارات والبحرين، اذا أن سجل سياسات التنويع الاقتصادي فيها يشير إلى حصول درجة اعلى نسبيا من بقية البلدان الخليجية.

فالسعودية تقدم المثال الاهم في مجال التنويع من بين كل بلدان الخليج، ووفقا لبيانات عام 2010 – كما يوضحه الجدول(10) – بلغ ناتج القطاع الحكومي غير النفطي 208356 مليون ريال (ما يعادل 55576.4 مليون دولار امريكي)، بعد أن كان 195923 ريال عام 2009(ما يعادل 52260 مليون دولار) [17] ، ونسبة زيادة في ناتج الحكومة غير النفطي 10.6 في المائة. كما بلغ مجموع الناتج غير النفطي للحكومة وللقطاع الخاص 625641 ميلون ريال في عام 2010 (ما يعادل 166882.1 مليون دولار) وبنسبة زيادة عن عام 2009 بلغت 10.4 في المائة. اما ناتج القطاع النفطي فقد بلغ 235860 مليون ريال في عام 2010 (ما يعادل 65516.6 مليون دولار) بعد أن كان 230680 ريال عام 2009 (ما يعادل 62885.6 مليون دولار)، ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي 10.2 في

المائة. وبمقارنة ناتجي الحكومة النفطي وغير النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي. وتقدم السعودية هنا مثالا مختلفا عما اثير بشأن تحويلات المستثمرين وارتباطها بمصدر الريع التي نوهنا اليها سلفا، فالبناء التحتي فيها وما شهده قطاع البناء من نمو بعد فيضانات جدة كان يتم بمعزل عن تغيرات اسعار النفط وعن التحويلات للخارج للمهاجرين من العمالة. بل ان نمو هذا القطاع كان نتاجا لعوامل النمو الحقيقية من غير النفط ، وحدث هذا بشكل خاص بعد حزمة من سياسات الدعم التي قدمها القطاع المصرفي السعودي[18].

الجدول (10) الناتج المحلي الاجمالي السعودي الحقيقي (أسعار 1999) ، للسنوات 2000-2010

القطاع	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الحكومي غير النفطي	144148	152992	162516	169034	174272	179513	186169	195923	208356
القطاع الخاص غير النفطي	266437	287667	314924	333307	353696	373075	390081	400481	417285
القطاع النفطي	212652	189112	236459	251191	249281	240224	250227	230680	235860

المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات،
الموقع : http://www.mof.gov.sa/Arabic/DownloadsCenter/Pages/Statistics.asp

ومن جهة ثانية فلن السعودية، لديها احتياطي نفطي يفوق جمع بلدان العالم على الاطلاق، فهي اهم بلدان الخليج من حيث الاهتمام بقواعد التنويع، واهمها من حيث تخصيص الموارد ومن حيث إدارة الفوائض. والسعودية لديها ما يؤهلها من حيث

الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما انها طورت خطط اعداد كوادرها البشرية بشكل ملفت للنظر، وتحاول تبني خطة المدن التكنولوجية من خلال ضخ أكثر من 200 مليار ريال كاستثمارات في هذه المناطق خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضعت ضمن خطتها العشرية مسألة التنويع في مقدمة اهدافها، فقد ركزت على تأسيس 10 صناعات في انتاج السلع المنافسة على مستوى العالم، وهي تتأمل أن يقل تدريجيا اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط، وتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفطي.

اما الامارات وهي البلد الذي اعتمد على النفط بشكل رئيسي في ادارة اقتصاده منذ عام 1971، عندما اظهرت الدولة الاماراتية تناسبا سياسيا واجتماعيا، فمجتمع القبيلة كان يتطلب نوعا خاصا من السياسة، وكان هذا المطلب قد وجد تلبيته في اطار الرغبة والقدرة على توزيع العوائد النفطية على المواطنين الاماراتيين، ومستوى مرتفع من الاجور والرواتب نسبة إلى بلدان الخليج. كما تم تحقيق رضى اجتماعي من خلال المستوى الكبير من الخدمات المقدمة في مجالات مهمة مثل الصحة والتعليم[19].

اذا يبلغ الاحتياطي المؤكد في الامارات قرابة 98.8 مليار برميل ، مما يعني انها البلد الثالث في حجم الاحتياطي بعد السعودية والعراق. واحتياطيها يشكل ما نسبته 10 في المائة من احتياطيات العالم، كما ان قدرتها على البقاء كمنتج نفطي تزيد عن 122 سنة [20].

واذا تفحصنا ميزانيتها العامة، نجد انها تتبع الاسلوب غير المركزي في تنفيذها، فهي تضع الانفاق العام وخاصة الانفاق على بنود الدفاع والتعليم والبنية التحتية في مقدمة أولوياتها، اذ بلغ هذا الإنفاق قرابة 41 مليار درهم مقابل 245 مليار درهم لإجمالي الميزانية. وبالنظر إلى موازنة دبي لعام 2010 ، نجد انها كانت متحفظة بسبب الخسائر والديون التي تكبدتها الامارة في عام 2009، لذا كان الاهتمام بتمويل الكيانات والمؤسسات المتعثرة التي واجهت عجزا بسبب الديون[21].

ومن اجل رفع قاعدة التنويع الاقتصادي اهتمت الامارات بالقطاعات الانتاجية الحقيقية، فقد ازدادت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج بشكل واضح، اذ ازدادت من 56.2 في المائة عام 1985 لتصل إلى 66.1 في المائة عام 2006[22]. وكان من اهم اجراءات السياسة الاقتصادية الهادفة لتنمية القطاعات الانتاجية هي ازدياد حجم الانتاجية الزراعية ومحاولة التغلب على عائق محدودية الاراضي الصالحة للزراعة التي تشكل أقل من 1.5 في المائة من مجموع مساحة الإمارات العربية، فقد ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من 3.8 في المائة عام 1999، لتصل إلى 13.3 في المائة عام 2009. اذ اهتمت الامارات بتعزيز التنمية الزراعية وقدمت الحوافز المهمة في هذا المجال، بالمجان وخاصة في مجال حفر الابار وتسوية الارض الزراعية وتوفير الخدمات التقنية مثل تركيب مضخات المياه. كما تم توفير البذور والاسمدة والمبيدات بنصف كلفتها. وازداد حجم الائتمان الزراعي، فضلا عن توفير حماية للمنتج المحلي من المنافسة من خلال شراءه بأسعار مناسبة[23].

وبهدف رفع مستوى التنويع ازداد الاهتمام بسياسة الانماء القائم على استثمارات القطاع الخاص، فقدمت من اجل ذلك الحوافز والإعفاءات المختلفة للمستثمرين. ومثال على ذلك إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة في مختلف الإمارات. اما القطاع العام فقد اهتم ببرامج تقديم المعونة ضمن سياسة المبادلة الاقتصادية (الأوفست) في الدولة، الذي يعد مشروعاً رائداً يهدف إلى المساعدة في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية المتخصصة للاستفادة منها في تطوير قاعدة الإنتاج الصناعي والخدمي.

وتعد محاولات امارة دبي من اهم المحاولات الخليجية في مجال التنويع الاقتصادي، اذا تمكن من تخفيض نصيب النفط في الناتج إلى 5.1 في المائة عام 2007 ، غير أن ذلك الانجاز قد تلاشى بعد انفجار الفقاعة وارتفاع ديون دبي فيما بعد.

الجدول (11): مقارنة نمو الناتج النفطي وغير النفطي في الاقتصاد الاماراتي للمدة 2008- 2010

	2008	2009	2010
GDP (بالدرهم الاماراتي)	960	846	910
GDP (بالدولار الامريكي)	261.4	230.3	247.7
GDP الحقيقي بسعر تكلفة العوامل	51	-0.7	0.6
تغيراتGDP الحقيقي من الثروة الهيدروكربونية (%)	1.6	-6.3	2.7
تغيراتGDP الحقيقي من الثروة غير الهيدروكربونية (%)	6.3	1.0	0.0
معدل التضخم على اساس الرقم القياس لأسعار المستهلك(%)	11.5	1.0	1.5

Source: cluttons,Abu Dhabi property market update, by:Steven Morgan, Abu Dhabi. July 2011.

ومن أجل تعبئة المدخرات وزيادة دور الاستثمار المالي لمواكبة متطلبات توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي، أُنشأ سوق الأوراق المالية الإماراتي وفقاً لقانون هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع رقم (4) لسنة 2000 لتنمية الاستثمارات المحلية وخلق فرص استثمارية متنوعة من خلال توفير السيولة النقدية اللازمة لذلك.

اما البحرين فتعد من بين بلدان التنويع الصاعدة لكونها تمكنت من تقليل الاعتماد على النفط نسبيا ، اذ بلغت مساهمة النفط في ايراداتها الاجمالية ما نسبته 73 في المائة. ومن اجل تنمية الموارد الإجمالية الممكنة اهتمت البحرين بشكل كبير في تنمية قدرات وحوافر القطاع الخاص، فاتجهت لتبني استراتيجية دعم القطاع الخاص والعام وتعديل قوانين الاستثمار في اوجه النشاط الاقتصادي غير النفطي. وتعد هذه التوجهات من قبيل اهتمامهاالمرحلي بصياغة القوانين الداعمة للتنويع ورفع قدرات المزاوجة بين القطاعين العام والخاص التي تعنى بإنتاج السلع والخدمات . ويقع الناتج

في انشطة الفنادق والمطاعم في مقدمة البنود التي ازدادت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011، تلتها الصناعة التحويلية ، ثم العوائد من سوق الاوراق المالية [24]. اما الانشطة التي تدخل ضمن الصناعة التحويلية فتركزت في صناعة صناعة الالمنيوم والصناعات البتروكيمياوية التي توظف فيهما البحرين قرابة 75 في المائة من إجمالي قوة العمل في الصناعة التحويلية، وكان للصناعات هذه وقع مهم في تنامي صادرات البحرين حيث اسهمت بنحو 70 في المائة منها[25].

كان لهذا التنويع اهميته في اجمالي تجارة البحرين الخارجية، فقد ارتفع ت صادراتها من غير النفط بشكل ملفت، ففي سبتمبر 2010 اظهرت البيانات ان هناك ارتفاعا في حجم الصادرات مقارنة بالعام 2009، اذ بلغت نسبة الزيادة 6.8 في المائة، وهي اعلى نسبيا من الزيادة في الصادرات التي ازدادت بنسبة 6.6 في المائة في المدة ذاتها. وترجع نسبة مهمة من هذه الزيادة إلى ارتفاع اسعار النفط والالمنيوم [26]. اما فيما يخص الصادرات غير النفطية لعام 2010 ، فتعد السعودية أعلى مستورد منها تليها كل من قطر والهند على التوالي، وقد تركزت الصادرات السلعية للبحرين في الألمنيوم ومنتجات الالبان والآلات، اما استيراداتها السلعية غير النفطية فكانت تتم مع بلدان اخرى من غير الخليج العربي[27].

المجموعة الثانية : المتأخرون نسبيا

بهدف تحديد ملامح التفريق بين مجموعتي الصاعدين والمتأخرين، فقد تم فحص قاعدتي الموارد وادارتها، والسياسات التنويعية، مع الاخذ في الاعتبار المستوى الحالي للتنويع. وهنا نلحظ وقوع سلطنة عمان في اعلى المتأخرين، بمعنى انها اقرب بلدان هذه المجموعة من البلدان الصاعدة. ويعد التنويع بعدا استراتيجيا في سلطنة عمان، فهناك اتجاه واضح للحد من الاعتماد على مصادر الطاقة الهيدروكربونية فيها، إذ شهدت القطاعات غير النفطية نموا خلال الحقبة من 2005 إلى 2009، فقد ارتفعت

مساهمة الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي من 51.7% عام 2005 لتصل إلى نحو 60 في المائة عام 2009 .

ولعل ما يضعها في قائمة المتأخرين هو اسلوب ادارة الدولة والشكل السياسي لها، فهو يبقيها ضمن هذه المجموعة. اذا يتم ادارة المالية العامة فيها على وفق نموذج الدولة (السلطة نفسها)، والجزء المهم من التخصيصات هو نفقات البلاط السلطاني التي تمثل اعلى نسبة في الخدمات العامة وفي القطاع الاسكاني وصلت في عام 2008 إلى 44.521 الف ريال لديوان البلاط السلطاني، و 120585 الف ريال لشؤون البلاط السلطاني و 504 الف ريال لمكتب الممثل الخاص للسلطان، و 451 الف ريال لمكتب ممثل السلطان، وهي مصروفات جارية واستثمارية تشكل نسبة 70.6 في المائة من اجمالي مصروفات قطاع الخدمات[28].

اضف إلى ذلك حجم التناقض بين استراتيجية التنمية والرغبة بتحقيق التنويع الاقتصادي، اذ لا تتفق السياسة المعلنة عن التنويع الاقتصادي في عمان مع ازدياد مساهمة القطاع النفطي، ووفقا لبيانات الموازنة العامة يعتبر دخل القطاع النفطي المصدر الأول بلا منازع لإيرادات الخزانة العامة للسنة المالية 2011، حيث تبلغ 76 بالمئة موزعة ما بين 63 بالمئة للنفط، و 13 بالمئة للغاز، وهي النسب ذاتها في موازنة عام 2010.

واستنادا إلى بيانات المالية العمانية لعام 2010، نجد ، صافي الايرادات النفطية العمانية 4956 مليون ريال عماني، اما ايرادات الغاز الطبيعي فتبلغ 920 مليون ريال، ومجموعهما 5876 مليون (15256.4 دولار امريكي) وتمثل 80.7 في المائة من اجمالي الايرادات البالغة 7280 (ما يعادل 18901.7 دولار امريكي)[29]. بمعنى أن اكثر من 80 في المائة من الايرادات مصدرها الموارد من الثروة الهيدروكاربونية، وهو ما يقدم دليلا أخر على التأخر النسبي لعمان، إذ يعد مؤشر الايرادات صورة بائنة لمدى التركيز الاقتصادي فيها.

ويعد قطاع الخدمات في عمان القطاع الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، بيد ان مساهمته منفرداً كانت قد انخفضت بنسبة 4 في المائة خلال المدة، ولو تتبعنا انشطة هذا القطاع التي تتألف من أنشطة خدمات البيع بالجملة وتجارة التجزئة والفنادق والمطاعم، والنقل ، والاتصالات ، والوساطة المالية ، الخدمات العقارية والادارة العامة والدفاع، نجد انها لم تسجل انخفاضا، باستثناء نشاط تجارتي التجزئة والجملة المكونين الرئيسين في قطاع الخدمات العماني. حيث يعتبر نشاط تجارتي الجملة والتجزئة أكبر نشاط في إطار قطاع الخدمات، إذ تبلغ حصتهما في الناتج المحلي الإجمالي 9.6 في المائة و 22.2 في المائة على التوالي. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض المستوى الاستهلاكي وتراجع ثقة المستهلكين بعدما تبين الأثر من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة[30].

في مقابل ذلك كانت أنشطة خدمات الفنادق والمطاعم اعلى قطاعات الأنشطة الخدمية نموا، فقد نمت بمعدل سنوي مركب بلغ 20.6 في المائة خلال المدة 2005-2009. اما خدمات الرعاية الصحية والتعليم والمجتمع والخدمات الشخصية فقد ازدادت خلال المدة المذكرة وبنسبة زيادة بلغت 8.9 في المائة[31].

اما القطاع الاخر غير النفطي فهو القطاع الصناعي الذي يشكل 30.3 في المائة من النشاط غير النفطي في الاقتصاد العماني و 18.6 من الناتج المحلي الاجمالي(بضمنه النفط). ويعد نشاط الصناعة التحويلية بمثابة النشاط المعول عليه في رفع مساهمة هذا القطاع في تنويع الاقتصاد العماني. بيد أنه واجه انخفاضا في عام 2009 عن مستواه في عام 2007 وبنسبة 26.1 في المائة بسبب ما لحق بالاقتصاد العماني من انكماش ناجم عن ازمة الثقة المتأتية في الاساس من ازمة العالم الرأسمالي. ومع ذلك فقد وضعت عمان في اولوياتها رفع مساهمة نشاط الصناعة التحويلية بنحو 15 في المائة في ضوء استراتيجيتها التنويعية لغاية 2020[32].

يعد قطاع البناء والتشييد من القطاعات المهمة المعول عليها بوصفها بديلا عن القطاع النفطي في عمان، إذ نما هذا القطاع بشكل ملفت، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المذكورة من 3.8 في المائة إلى 6.8 في المائة. ويشمل هذا القطاع نشاطي العقارات والبناء، اللذين كانت نسبتاهما في الناتج العماني لعام 2009 بحدود 5.2 في المائة ، 6.8 في المائة على التوالي. كما إن هذا القطاع عدَّ الاعلى نموا خلال المدة المذكورة. فقد نما بمعدل 27.5 في المائة. ويعزى هذا النمو إلى التوسع المستمر في البنية التحتية الملازمة له كالسياحية والتجارية والمشروعات العقارية السكنية التي شهدت نموا خلال المدة بحلول نهاية عام 2009[33].

اما قطاع الزراعة وصيد الاسماك فقد كانت مساهمته في الناتج العماني خلال المدة 2005–2009 بنسبة 2.9 في المائة، اما نسبته في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2009 فقد كانت 1.3 في المائة. وقد وضعت عمان ضمن سياستها في التنويع الاقتصادي رفع مساهمة قطاع الزراعة وصيد الاسماك بنحو 5.6 في المائة[34].

اما قطر وهو البلد الغني بالغاز الطبيعي، فمحاولات التنويع الاقتصادي فيه كانت مخيبة للآمال، فاه تمامه بلعب دور مركزي على مستوى التجارة العالمية جعله أكثر تركيزا على القطاع القائد فيه وهو قطاع الغاز الطبيعي. اذ تعد البلد الثالث في العالم في توفير الغاز الطبيعي [35]. اما على مستوى الصادرات من الغاز الطبيعي، فقطر هي اعلى مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم منذ عام 2006[36]. كانت نسبة صادراتها 14,7 في المائة من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال في العالم في عام 2006[37]. وكان العامل الرئيسي وراء الارتفاع الاستثنائي في صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال هو البدء في تشغيل خطي الإنتاج رقمي 6 و 7 التابعين لقطر غاز3، حيث أضافا طاقة إنتاجية جديدة بلغت 15,6 مليون طن خلال عام 2010.

لقد أُثير الكثير من الاهتمام بضرورة أن تتبنى قطر مشروعات من شأنها تقليل الاعتماد على المصدر الوحيد، وجاء ذلك بشكل خاص ضمن استراتيجيتها للتنمية لعام 2011 التي تضمنت التخطيط لإجراء تغييرات هيكلية في تطوير اقتصادها. وبالرغم مما اكدت عليه في هذه الاستراتيجية من خطط لتطوير القطاعات غير الهيدروكربونية بهدف التقليل من الاعتماد على النفط وبناء اقتصاد قوي بإمكانيات متنوعة لا يتأثر بأسعار الطاقة العالمية [38]. الا أن الواقع كان يجافي ما خطط له، ولعل المشكلة في التنويع لدى القطريين تكمن في معيار الفوائض، حيث تعتمد ميزانيتهم ابتداءً على الايرادات من العملات الاجنبية المتأتية في الاصل من الاتجار بالنفط والغاز الطبيعي. وهذا الاعتماد يقلل من ممكنات التنويع حيث تعني أن مشروعات التنويع تكون عرضة للتأثر بالتقلبات في الاسعار العالمية للنفط والغاز. ومع ذلك فاذا ما تخطت قطر مرحلة زمنية معينة حتى استكمال قواعد التنويع الاساسية(قاعدة الموارد). واذا ما اخذنا بعين الاعتبار قدراتها الإبداعية والمؤشرة في تقرير التنافسية 2011 ،الجدول(5) ، من حيث انها كانت اعلى بلدان الخليج في اهتمامها بنظم التعليم والوصول إلى الانترنت، ما يدلل اهتمامها بقاعدة الموارد البشرية وتأهيلها في المستقبل. اما من حيث الاهتمام بالمنظومة العلمية فلا ينكر اهتماهما بتطوير المستوى التكنولوجي والاستثمار في القطاع التقاني، اذ طورت العلم والتكنولوجيا (QSTP).على حد سواء، كما وفرت بيئة ملائمة للشركات والمؤسسات الدولية في مجال الدعم المالي في حقل البحث العلمي الوطني. واعتبرت هذه الحدائق التكنولوجية استثمارا مباشرا [39] . وهو ما يعكس احتمالات صعودها إلى مرتبة اعلى في تصنيف البلدان بحسب التنويع، ويبقى هذا الاحتمال رهن ما يمكن تحقيقه وما مخطط له، والحق أن قطر كانت قد وضعت هذه الخطط منذ مطلع التسعينيات في القرن الفائت الا أنها لم تحققق تنويعا مقبولا في مجال الانشطة البديلة بوصفها مصادر للدخل.

وتأتي الكويت من بين البلدان الخليجية التي تشهد تركيزا على القطاع النفطي بشكل كبير، وهذا يضعها في سلم المتأخرين. ووفقا للبيانات المتاحة عن الناتج المحلي الاجمالي، فإن الاقتصاد الكويتي يعتمد على القطاع النفطي بنسبة 60 في المائة. وتشير بيانات البنك المركزي الكويتي إلى أن الناتج المحلي الاجمالي كان قد انخفض بنسبة 21.2 في المائة خلال المدة 2008–2009 تحت ضغط هبوط الاسعار التي ادت إلى تراجع الارباح، فضلا عن آثار الاستثمارات غير المباشر التي جاءت نتيجة الخسائر للتوضيفات المالية في الاسواق الأمريكية والأوروبية. بيد أن ذلك تبدل بشكل مغاير في عام 2010 بحيث شهد الناتج ارتفاعا بنسبة 17 في المائة نتيجة ارتفاع اسعار النفط وارتفاع مستوى الانتاج الصناعي والمتأتي في الاصل من مساهمة القطاع الخاص، لتصل زيادة الانتاج قرابة 17.5 مليار دينار كويتي (يعادل 62 مليار دولار أمريكي). اما الناتج الحقيقي فقد تراجع في عام 2009 وبنسبة (4.8 في المائة)، في حين كانت نسبة الناتج غير النفطي هي 55 في المائة من اجمالي الناتج في عام 2009 في الكويت. وهو اعلى من مستواه خلال المدة 2006–2008 الذي كان قد بلغ فيه نسبة متوسطة 44 في المائة، وذلك عندما كانت اسعار النفط قد ارتفعت بشكل ملفت للنظر و اثرت ايجابا في رفع مساهمة القطاع غير النفطي في اجمالي الانشطة الاقتصادية، التي تمحورت بشكل رئيس في نتيجة انخفاض اسعار النفط التي ادت إلى انخفاض الناتج النفطي ليبقى بحدود 40 في المائة، وليسجل الناتج غير النفطي نموا قدره 5.7 في المائة من حيث اسهامه في الانشطة الاقتصادية، وهو ما يعادل 17.23 مليار دينار كويتي (ما يعادل 60.2 مليار دولار) عام 2009[40].

أما بالنسبة للإيراد العام، فإذا ما أخذنا بالاعتبار توزيع الايرادات العامة بين الايرادات النفطية وغير النفطية وفقا لوزارة المالية الكويتية، نجد استقرار درجة الاعتمادية على النفط في تحصيل الايراد العام بنسبة تراوحت في حدود 93 في المائة

من الايرادات تعتمد على النفط الجدول (12)،والنسبة المتبقية (17 في المائة) تعود إلى الايرادات غير النفطية. وهو ما يعني بقاء الكويت في مستوى عالي من التركيز من حيث ايراداتها العامة.

الجدول(12):توزيع الايرادات في الميزانية الكويتية للمدة2007 – 2011(الدينار الكويتي)

السنة المالية	الايراد النفطي الفعلي	الايراد غير النفطي الفعلي	نسبة الايرادات النفطية
2008/2007	17,719,480,497.14	1,303,142,030.982	93.15
2009 /2008	19,710,705,050.96	1,295,095,189.388	93.38
2010 /2009	16,584,888,552.627	1,103,049,011.029	93.76
2011 / 2010	19,947,374,437.866	1,554,610,211.35	92.77

المصدر : وزارة المالية الكويتية ، احصاءات الايرادات التاريخية على مستوى الدولة الموقع للوزارة http://www.mof.gov.kw/MOF_FI/RevenueMOF/FIRevnHistoryChapHer.aspx

- لم يلجأ الباحث إلى تحويل المبالغ إلى الدولارات كونها لن تختلف في نسبة مساهمة القطاع النفطي

8. النتائج والمناقشة

النتيجة 1: من خلال محاولة محاكاة قدرة البلدان الخليجية على التنويع ، تم فحص أدوات ودلائل التنويع، نجد أن هذه البلدان لم تحقق قدرا مقبول بالتنويع اسوة بغيرها من البلدان الريعية. وحتى أولئك الصاعدون المحتملون ، وفي مقدمتهم السعودية فأنها تواجه عدم انتظام في توزيع الدخل ، وتشير الدراسات إلى أن الدخل الحقيق للسعودية قد انخفض خلال المدة من 1980 إلى 2000 إلى بنحو 52 في المائة ، فبعد أن كان 16650 دولارا عام 1980 اصبح 7329 دولارا عام 2000. وحتى التحسن الكبير في اسعار النفط الذي تحقق في المدة 2000– 2009 ، لم يكن كافيا لإخفاءعدم المساواة، الذي ظهر نتيجة له نوع جديد من الفقراء في المنطقة.

النتيجة2: من خلال الربط بين درجة عولمة الاقتصاد وانفتاحه وبين اهمية المورد المستديم المكّون الاكبر من الناتج والايرادات، وجدنا أن البلدان المتأخرة وهي الكويت وقطر وعمان تمثل نظما شبه مستقرة في اتجاهات اقتصادها، بل وفي أحتكارها للسلعة الريعية المتاجر بها بالشكل الذي يبقيها في إطار اقتصاد متخلف، و الحق أن هناك منحى ذو علاقة وثيقة الصلة بالريع، ذاك هو منحى العلاقات الدولية، فالبنسبة لمؤيدي التفسير التنموي القائم على الربط بين التخلف والتجارة القائمة على المواد الأولية، فهم وأن قصدوا عدم كفاية العوائد في المدى الطويل [41]. فللمؤكد هو أن ارتباط رؤوس الأموال الممولة بالإتجار في المصادر الأولية يدخلها في غياهب التخلف أكثر، فدورة رأس المال المرتبطة بهذه المصادر ستكون، بلا شك، أكثر عرضة للآثار على العوائد في المدى الطويل. كما أن تصدر المواد الأولية له تبعات سياسية، فهو باختصار يجعل من الريع عرضة للفساد، فهبة السماء سيكون لها ثمن، ورؤوس الاموال التي تحتكرها الدولة بفضل الريع المتراكم يجعل الدولة أكثر تسلطا أو أقل اهتماما بكسب رضا السكان الذين سيكونون هم ايضا أقل اهتماما بنوع السلطة مادامت لا تجبرهم على دفع الضرائب وما دامت قادرة على كسب الرضا المجتمعي في الوقت الذي تشاء. ما يخلق علاقة وطيدة بين الأثر في الاقتصاد الذي سيكون ريعيا وبين الأثر في السياسة وفسادها.

النتيجة 3: وهي قائمة على النتيجة أعلاه(النتيجة 2) ، فما وصف فيها من ربط الاثار غير المرغوبة في السياسة وفي الاقتصاد سيجعل من الريع عائقا حقيقيا من حيث ممكنات التنويع وتنمية المصادر البديلة للدخل، حيث العامل السياسي والعامل الاقتصادي يحققان مزيجا يعوق السياسات التي من المؤمل انتهاجها في هذا المجال. وهذا الأمر كان قد انطبق على اهم بلدان العالم تطورا.

ففي الولايات المتحدة وجد أليس غولدبرغ وأريك ويبلز وأريك مفوكييش أن ريع النفط على المدى الطويل خفّض نمو الولايات التي كانت تفيد منه كولاية لويزيانا

وقوّض مستوى الديمقراطية فيها عام 2008. بيد أن التعميم غير مؤكد أن لا يلغي الاستثناءات، ففي دراسة كان عالم السياسة T.Dunning قد قدمها في عام 2008 ، وجد أن الريع النفطي في بعض بلدان أمريكا اللاتينية قد حقق مناخا ملائما للديمقراطية عبر السماح باعادة توزيع المردود من دون تعريض ممتلكات الأغنياء الكبار للخطر[42].

النتيجة4:لو نظرنا إلى تلازم الرابطة بين الاستهلاك المبالغ فيه للثروات وبعض المتغيرات المتلازمة التي تلحق وتؤثر في اقتصاد البلدات وفي تنويعها ونموها المطلوب في الوقت ذاته. وهو ما نوهنا اليه في مستهل قراءتنا لجدلية العلاقة بين التنويع والتنمية. وفي الخليج نستنتج في هذا الصدد جملة من المشاكل التي تضع قيودا حقيقة على التنويع فيها، فرغم أن الامارات وقطر تحقق فيهما اتفاقا ايجابيا بين عدد السكان القليل والاحتياطي الهائل. فإن كل السعودية والبحرين بالرغم هذا الاتفاق فانهما يبقيان في مقدمة البلدان التي ستواكب الازمات السياسية التي تلحق ضررا بخطط التنويع والتنمية. كما ان ثروات السعودية الهائلة وما أثير بشأنها من ممكنات للتنويع لا يبدوا كبيرا على خلفية كثافة سكان فيها الذي وصل إلى نحو 25.721 مليون نسمة عام 2010 [43]، وهو ما يعادل 41.5 في المائة من مجموع سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما إن الامارات تتباين فيها الثروات الطبيعية، إذ تتركز قرابة 90 في المائة من النفط في إمارة ابو ظبي مقابل 10 في المائة تتوزع على الإمارات الأخرى. أن هذه الاختلالات سواء في توزيع الموارد الطبيعية أو التوزيع الساني، أو تلك المتلقة باختلالات البيت السياسي الداخلي واحتمالات استقلابه على الوضع الاقتصادي من شأنها أن تضع حدود على الجهود الرامية لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في الوقت ذاته.

9. التوصيات

1. التنويع يتطلب التضحية بالمهم : لا يمكن تحقيق التنويع لمصادر الايرادات في البلدان الريعية ما لم تتخذ خطوات محددة، و مع كون هذه الخطوات هي في الاصل حزمة من السياسات ذات الاجل الطويل نسبيا، فهي ستؤثر بلا شكل على قدرة بلدان الخليج التنافسية، فتقليل الاعتماد على المورد الوحيد أنما يتضمن تقليل حجم الايرادات المتحصلة في الاجل القصير، وهذا يتطلب تضحية بالمهم من أجل الوصول إلى الأهم وهو هدف التنويع.

2.**تأسيس صندوق مالي للتنويع:** يمكن أن يصار إلى تأسيس صندوق خاص من ايرادات النفط لغرض تحقيق الاهداف التنويعية، وان تكون عوائد هذا الصندوق مخصصة لتنمية القطاع الاولى بالتنويع، والمقصود بالقطاع الاولى بالتنويع هو اهم قطاع في الاقتصاد لا يرتبط بالقطاع النفطي وله القدرة الاعلى دون سواه في أن يكون قطاعا رائدا في المستقبل المنظور، وأن تجري دراسة معمقة للعوائد المتوقعة منه والموارد المطلوبة له، على أن يجري تخصيصي حصيلة مهمة – تحدد وفق الدراسة الخاصة به– من صندوق التنويع المشار اليه لتنمية قدرات هذا القطاع في أن يكون له دورا تنمويا، وأن يعد بوصفه بديل حقيقي في المستقبل. وعلى هذا الاساس يمكن الانتقال التدريجي نحو التنويع بالأسلوب ذاته وشمول قطاعات أخرى في المستقبل.

3. خطط وتمويل استهداف التنويع : وهي سياسة تعتمد على وضع خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى تهدف إلى التنويع بالاعتماد على مصدرين هما:

المصدر الأول : وهو الاستفادة من التمويل المركزي المحلي لتمويل المشاريع ذات الجدوى والمردود السريع والمؤملة بوصفها بدائل للنفط، كما يمكن انشاء الفراغات الضريبية والاعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز، التي تشكل إضافة مؤكدة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما يتم التركيز على مشروعات البنية الاساسية للقطاعات البديلة .

المصدر الثاني: وهذا المصدر يعتمد على سن القوانين التي تسّهل دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة في أوجه النشاط البديلة. من حيث زيادة السماحات والاعفاءات والحوافز للمستثمر الأجنبي في تلك الاوجه، ولأن بلدان الخليج قد حققت خطى مهمة في هذا المجال فلا مناص من زيادة الدعم والاعفاءات في المجال الاكثر قدرة على الريادة والبديل الأول عن النفط.

المصادر والمراجع :

1- انظر : أنطوني س، فيشر، اقتصاديات الموارد والبيئة، ترجمة عبد المنعم ابراهيم واحمد يوسف، دار المريخ، الرياض، 2002، ص115-116.

2- United Nations, Nations Unites, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, Background paper prepared by Le-Yin Zhang, October 2003. P7 .

3- Ibid, p6.

4- براتران بادي ودومينيك فيدال، أوضاع العالم 2011، ترجمة مؤسسة الفكر العربي، المؤسسة، بيروت، 2011، ص 416-417.

5- Mouawiya Al Awad, The Role of Manufacturing in Promoting Sustainable Economic Growth in the GCC, Institute for Social & Economic Research (ISER), Zayed University, Dubai, October 2010. P 5.

6- IMF, Regional economic outlook. Middle East and Central Asia. Second printing (revised), May 2011, Washington, p 16.

7- منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، دليل البرلماني العربي للرقابة على الايرادات، دليل البرلماني العربي للرقابة على الايرادات، تحرير (بدارو وسامي الصلح)، بيروت 2011، ص 9.

8- The Fertile Gulf, The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025(Executive Summary), Saudi Arabia, 2011.p10.

9- Capital standard, An Independent Rating, Kuwait Economic report"GCC Overview", Kuwait. 2012. P 3.

[10]- OFUD PAMPHLET SERIES, The Contribution of the Oil Sectorto Arab Economic Development,by Dr. Majid Al-Moneef,Vienna, Austria.September 2006. P10-11.

[11]- World Economic Forum Scenario Team, The GCC Countries and the World: Scenarios to 2025:Implications for Competitiveness, P 130 .

[12]- Central Informatics Organization- Bahrain, Bahrain Economic Quarterly, First Quarter 2011. P 16- 18.

13- Ibid.P 20.

14- يدعى مؤشر تركز الصادرات أو مؤشر هريشمان Herfindahl –Hirschman Index ، وهو المؤشر الذي يستدل به في العادة على التركز وعدم التنويع في إطار الدراسات المعنية بالتنويع على مستوى المشروع، و يأخذ هذا المؤشر المدى من 1 صحيح (ادنى مستوى للتنويع الاقتصادي) إلى الصفر (أعلى مستوى للتنويع الاقتصادي)، وللمزيد أنظر:

- United Nations, Nations Unites, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, OP. Cit. P 6-9.

15- مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة)،التقرير السنوي لعام 2010،وحدة الإحصاء:رابط الموقع http://sites.gcc-sg.org/Statistics

[16]- J.Weston && Brigham, F, Essentials of Managerial Finance, 2ed edition , New York, 1996.P 774 – 775.

17- اعتمد الباحث معادلة الريال على اساس سعر صرف 3.672 ريال سعودي لكل دولار امريكي ، وهو متوسط السعر لعام 2010 .

[18]- World Bank, Migration and Remittances Team, Development Prospects Group, Revised Outlook for Remittance Flows 2009-2011: remittances expected to fall by 5 to 8 percent in 2009, By DilipRatha and SanketMohapatra, March , 2009.p 3 .

[19]- Mohamed Shihab, Economic Development in the UAE. Journal of Economic Perspectives, vol.7, no.1, Winter (1993),P 250 .

20- Mohamed Shihab,UNITED ARAB EMIRATES:A NEW PERSPECTIVE, P 250.

21- SHUAA Capital Research, GCC: 2011 Macro Outlook; Onwards and upwards Saudi Arabia , January , 2011, P5.

22- محمد سعيد عمرة، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية 2002، ص 6 الموقع http://www.sesric.org/jecd/jecd_articles/ART02020101-2.pdf

23- Mohamed Shihab, OP. Cit. P 251.

24- IMF, Regional economic outlook. Middle East and Central Asia. Second printing (revised), May 2011, Washington, p 16.
25- Country Profile 2007: Bahrain". *Economic Intelligence Unit*. London. 2007. www.eiu.com. p. 38.
26- Central Informatics Organization- Bahrain, Bahrain Economic Quarterly, First Quarter 2011. P 22 .
27- See: Ministry of National Economy (Oman), and also, IMF, Moody's investor's services - Arabian Gulf Oil and Gas Industry.

28- وزارة المالية العمانية ، احصاءات المصروفات لسنة 2008 ، موقع الوزارة
http://www.mof.gov.om/p_balance.aspx

29- وزارة المالية العمانية، احصاءات الموازنة العامة لعام 2010 :موقع الوزارة:
http://www.mof.gov.om/p_balance.aspx

30- Global Investment House 'Global Research', Oman Economic Overview, Kuwait. January 2011.p5 .
31- Ibid .p5.
32- Ibid .p6 .
33- Ibid .p7.
34- Ibid .p7.

35- وفق احدث الاحصاءات فإن اعلى احتياطي للغاز الطبيعي يتركز في روسيا وبواقع 44.8 تريليون م3 تليها ايران 29.6 تريليون م3، ومن ثم تأتي قطر المركز الثالث وباحتياطي يبلغ 25.3 م3: انظر:
- Turkish Petroleum Corporation General Directorate, Oil and Natural Gas "sector report", August 210, P 10.

36- Ibid. P 10.

37- كانت ازمة الاقتصاد العالمي عام 2009 هي العامل الاكثر تأثيرا في انتاج الغاز في العالم، اذ انخفض انتاج الغاز فيه وارتفعت نسبة الانتاج من الاحتياطي لتصبح R / P بحدود 62.8 سنة. اما في عام 2010، وبعد موجة من التعافي في اداء الاقتصاد والاسواق العالمية ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي لتزداد نسبة R / P إلى حدود 68.6 سنة، فازداد انتاج الغاز الطبيعي حينها من 2.975 تريليون م3 إلى 3.193 تريليون م3 خلال المدة 2009- 2010، وبذلك فقد ازداد الانتاج

العالمي بنسبة 7.3 في المائة في المدة المذكورة. وكانت الزيادة متأتية من الزيادات التي حققها المنتجون الرئيسيون، إذ بلغ حجم ما اضافوه من انتاج في قطر قرابة 30 في المائة منها ، تلتها روسيا وبنسبة 11.6 في المائة، ثم الولايات المتحدة وبنسبة 4.7 في المائة من الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي لعام 2010؛ انظر :

- Turkish Petroleum Corporation General Directorate, Oil and Natural Gas "sector report", August 210, P 10.

38- Qatar General Secretariat for Development Planning, Qatar National Development Strategy 2011-2016, Gulf Publishing and Printing Company, Doha.2011.p 10-11.

39- [1]U.S. Commercial Service, commerce Dep. "Doing Business in Qatar" A Country Commercial Guide for U.S. Companies: 2010 Edition, By:international copyright, united states & foreign commercial service and United states department of commerce, 2010.P 9.

40- KAMKCO Research, Kuwait Economic Outlook: Changing Times, Adapting to New Economic Reality, Kuwait, February 2011. P6-7.

41- انظر: براتران بادي، المصدر السابق، ص 180-181.

42- T. Dunning, crude democracy: Natural resource wealth & political Regimes, Cambridge University Press, Cambridge, 2008. P 12-13 .

43- براتران بادي ودومينيك فيدال، المصدر السابق، ص 416- 417.